

أزمة حزب الشعب الجزائري خلفياتها وأبعادها

أ. ابراهيم لونيسي

تمهيد :

مما لا شك أن الدارس الذي يتصدى لدراسة أزمة حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية سنتي 1953- 1954 سيجد نفسه في دوامة من التساؤلات، هل كانت أزمة طارئة، أم أنها كانت تعبيراً عن انفجار داخلي لمشاكل عديدة متراكمة داخل الحزب، بدلاً من أن تجد لها قيادة الحزب حلولاً فورية وجذرية كانت تلجأ إلى حلول السطحية الترقيعية، وبالتالي الهروب نحو الأمام وهل كانت هذه الأزمة أزمة حزب واحد أم أنها عبارة عن أزمة عامة شملت كل الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف اتجاهاتها وهل هي أزمة قيادة فعلاً أم أنها أزمة تولدت من صعوبة إيجاد قرار ثوري حاسم يخرج الحركة الوطنية الجزائرية من الإفلاس و العقم الذي أصابها ؟ أم أنها أزمة صراع حاد بين اتجاهين داخل الحزب، اتجاه ثوري كان يرى ضرورة تفجير الثورة، واتجاه إصلاحية يرى أن وقت الثورة لم يحن بعد، وازداد هذا الصراع حدة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة في مارس 1950 .

1 -الجذور التاريخية للأزمة :

من الصعب جداً على الدارس أن يعيد بداية هذه الأزمة إلى مؤتمر الحزب المنعقد في أفريل 1953، لأن ما حدث في هذا المؤتمر، وما

ترتب عنه من تطورات، ما هي في الحقيقة إلا نتيجة حتمية لما كان يحدث داخل الحزب منذ رجوعه إلى النشاط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى نتمكن من التعرف على جذور الأزمة وخلفياتها يجب علينا الرجوع إلى فترة التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في 10 نوفمبر 1946 عندما رفع الحزب شعار "من انتخب كفر"، و الذي سيعارضه مصالي الحاج زعيم الحزب عندما وجه لمناضلي الحزب دعوة واضحة للمشاركة في الانتخابات، والعمل من أجل إقناع أغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب بضرورة المشاركة، فبهذا العمل يكون الحزب قد خطا الخطوة الأولى نحو الأزمة، وستليها بعد ذلك خطوات أخرى وتتمثل في :

1 - طبيعة الحزب بعد مؤتمر 1947:

عرف فكر مصالي الحاج وممارسته السياسة تغييرات هامة بعد الحرب العالمية الثانية، أبرزها استجابته السريعة للمشاركة في الانتخابات التشريعية الفرنسية خلال شهر نوفمبر 1946 تحت لواء حزبه الجديد - المتجدد - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، بعد أن كان رافضا لكل مشاركة سياسية تكون فرنسا الاستعمارية طرف فيها ، مما يدفعنا إلى التساؤل عن الدوافع الكامنة وراء هذا التطور الحاصل في عملية الممارسة السياسية عند مصالي الحاج .

يعيد محمد بوضياف أسباب ذلك إلى تأثير مصالي الحاج بمندوبي الدول العربية هيئة الأمم المتحدة بباريس، حيث نضجت لديه فكرة أن الحزب إذا أراد توسيع قاعدته الشعبية فما عليه إلا بالدخول في مرحلة الشرعية و التفتح على المثقفين، و البحث عن الدعم لدى الأوساط الليبرالية الفرنسية⁽¹⁾.

أحدثت عملية المشاركة في هذه الانتخابات انقساماً داخل مناضلي الحزب بين مؤيد لها بزعامة مصالي الحاج، معارض لها بقيادة حسين لحول الذي لم يستسغ عملية تحول القيادة بين عشية وضحاها من الدعوة إلى المقاطعة إلى الدعوة للمشاركة⁽²⁾ ودخل الطرفين في جدال سياسي عنيف، فمصالي الحاج كان يرى أن المشاركة في الانتخابات تعد وسيلة هامة من وسائل المقاومة السياسية، وأن المجالس النيابية تعد أداة الإشهار لمطالب الشعب ونشر فكرة الحزب، وبالتالي كسب عطف وتأييد جزء من الرأي العام الفرنسي وخاصة في أوساط اليسار واليمين المعتدل، وأن المشاركة في الانتخابات تعد وسيلة هامة لنشر الوعي السياسي بشكل واسع على المستوى الوطني، وخاصة في أوساط الطلبة والمثقفين، ونشير هنا إلى أن مصالي الحاج صرّح لبعض أنصاره أن عبد الرحمان عزّام - الأمين العام للجامعة العربية - هو الذي أشار عليه بالمشاركة في الانتخابات، أما الطرف الرفض والمعارض للمشاركة فإنه كان يرى بأنها ستكون على حساب الإعداد

للمعركة الفاصلة. كما أنها قد تجعل من الرجال المنتخب عليهم يستمرئون المقاومة السياسية في إطار قوانين استعمارية وضعت ضدنا ولفائدة غيرنا ، ون المكن أن يؤدي ذلك بسياسة الحزب إلى الانحدار نحو السياسة الإصلاحية⁽³⁾ و التي كانت مرفوضة لدى أصحاب هذا الحزب في السابق رفضا تاما.

في هذه الأجواء المتوترة بين مناضلي حزب الشعب - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، تم انعقاد المؤتمر الأول للحزب يومي 15 و16 فيفري بالجزائر العاصمة بدعوة ملحة من التيار المتشدد داخل الحزب وهو التيار الرفض لعملية المشاركة في الانتخابات، وخوفا من تمزق الحزب رضخ مصالي الحاج لهذا الطلب، وقد انعكست هذه الأجواء المتوترة على مجريات المؤتمر وأشغاله مما جعل الحزب يخرج في شكل تنظيمي جد معقد، وأقل ما يمكن قوله عنه أنه كرس ظاهرة الانقسام بداخله حيث ظهر داخل الحزب بعد انتهاء أشغال مؤتمره ثلاث تيارات وهي:

أ -التيار الشرعي : ويرى ضرورة مساهمة الحزب في الانتخابات المختلفة التي ستقوم الإدارة الاستعمارية بتنظيمها ، بهدف إعلان مواقفه من على المجالس الرسمية ،أي ممارسة العمل السياسي طبقا لشرعية القوانين الفرنسية، التي كان الحزب يحاربها في السابق.

ب -التيار السري : ويمثله بعض المناضلين الذين كانوا داخل حزب الشعب، ويرى هذا التيار ضرورة الحفاظ على مبدأ السرية في مختلف أنشطة الحزب حتى تتم المحافظة على شعبيته .

ج - التيار الثوري : ويرى ضرورة البدء في العمل الثوري، بتكوين منظمة شبه عسكرية للتحضير لذلك، ويتشكل في معظمه من الجيل الجديد الذي لم يغمس في العمل السياسي، و الذي يرى فيه تضيقا للوقت.

وقد دخلت هذه التيارات في صراع فيما بينها، فمثلا كان التيار الشرعي ينظر إلى التيارين الآخرين بنظرة غير ودية، وكان دائما يردد بان أسلوبهما في العمل غير نافع في المرحلة الراهنة، وبالتالي لا بد من التطور مع الأحداث والإبقاء على النشاط السياسي كوسيلة للنضال. أما التيار المحافظ - السري - فكان ينظر إلى التيار الشرعي على انه انحرف عن مبادئ الحزب بموافقته المشاركة في الانتخابات و يتهمة بأنه يسعى إلى تحويل الحزب إلى مجرد حركة إصلاحية على غرار الحركات السياسية الأخرى التي كانت تنشط على الساحة السياسية الجزائرية .

ولقد وصل هذا الصراع إلى حد فقدان الثقة بين التيار السري والثوري من جهة والتيار الشرعي من جهة أخرى ، واصدق دليل على

ذلك ، تلك الاتهامات التي وجهها بعض عناصر الجناح الثوري - المنظمة الخاصة - إلى قيادة الحزب - التيار الشرعي - عندما تم اكتشاف المنظمة الخاصة، حيث حملت مسؤولية الاكتشاف إلى قيادة التيار الشرعي⁽⁴⁾

وبشكل عام يمكن لنا القول أن الشكل الذي ظهر به الحزب بعد هذا المؤتمر سيولد له العديد من المشاكل على المدى البعيد ، وأن كان الحزب قد استفاد إلى حد ما من هذا الشكل على المدى القريب استفادة ظرفية، إذ أنه كان يستخدم الواجهة الشرعية كغطاء لنشاطاته السرية، كما أنه كان يستغل أدوات السلطة الاستعمارية ضدها. فسيد علي عبد الحميد مثلاً كان مكلفاً في بلدية العاصمة مع جاك شوفاليي بالحالة المدنية، وهو المنصب الذي سمح له بتقديم خدمات عديدة للحزب ومناضليه، وخاصة في تزوير بطاقات التعريف، غيرها من الوثائق الرسمية الأخرى⁽⁵⁾.

ولكن هذا لا يعني أن وجهة نظر الجناح السري للقضية كانت غير صائبة بل أن موقف هذا الجناح سيتحسن أكثر مع مرور الوقت، وبالتالي التأكيد على صحة ما كان يردده، وفي المقابل فشل الخط السياسي الذي انتهجه مصالي الحاج بعد الحرب العالمية الثانية، أي المشاركة في الانتخابات التي لم تكن في أي يوم من الأيام نزيهة ولا نظيفة بفعل تدخل الإدارة الاستعمارية لتزويرها،

وخاصة بعد الانتصار الذي أحرزه الحزب في الانتخابات البلدية في خريف 1947، ولمواجهة ذلك قامت الإدارة الاستعمارية بتعيين حكام على الجزائر يعدون خبراء في عملية تزوير الانتخابات، وعلى رأسهم الوالي العام نيجلان وخلفه ليونار⁽⁶⁾.

ورغم كل هذا فإن الملاحظ أن قادة الواجهة الشرعية ظلوا معجبين بهذا النوع من النضال والنشاط فأصبحوا يميلون إليه أكثر مما يميلون إلى تقوية العمل السري ودعمه وإعداده إعدادا جيدا لخوض المعركة المسلحة، و المعروف إن الرافضين للمشاركة في الانتخابات قد نبهوا إلى هذا الأمر عندما أعلنوا أن هذا سيسبب خسارة جسيمة في الرجال، وأن ذلك سيكون على حساب المعركة المصيرية.

2 - أزمة 1949 وهي في الحقيقة أزمة ذات شقين وهما :

أ - أزمة في القيادة أدت خروج بعض العناصر القيادية وطردهم من الحزب و على رأسهم الدكتور محمد الأمين دباغين، الذي يعتبره البعض المسؤول الرئيسي في هذه الأزمة، إذا جاء في التقرير العام المقدم من اللجنة المركزية للحزب في مؤتمر أفريل 1953 من أن دباغين حاول إثارة النظام في عماله قسنطينة⁽⁷⁾، ومن حق الدارس

هنا أن يتساءل عن مدى صحة ما جاء في هذا التقرير وعن الخلفيات الحقيقية لهذه الأزمة.

إن جذورها تعود إلى سنة 1946، إذ ظهر بداخل قيادة الحزب جناحان، الأول راديكالي بزعامة دباغين المدعم من بعض مناضلي الحزب. و الثاني بزعامة مصالي الحاج الذي تكتلت حوله جماعة العاصمة أساساً⁽⁸⁾، ومن هذا المنطلق شرع محمد الأمين دباغين في محاولات نشيطة للحصول على الأسلحة والمال من بعض الدول العربية، وخاصة من الجامعة العربية للمشروع في العمل الثوري وهذا ابتداء من سنة 1948، على حسب ما جاء في شهادة حامد روابحية⁽⁹⁾ الذي يقول أن نشاطات دباغين كللت بالنجاح، إلا أنه عندما عرض المشروع على قيادة الحزب أبدى أغلبية الأعضاء تحفظهم فجمد ذلك المشروع إلى أجل غير مسمى.

والمعروف عن الدكتور دباغين أن لديه نظرة خاصة لقضية العمل المسلح فهو ضد التسرع بل كان يدعو إلى التريث، إذ كان يرى عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية أن يعتمد حزب الشعب ومناضله على التسرب في الحركات الأخرى التي تعمل شرعياً وفي وسط الأشخاص الذين يتمتعون بالعواطف الوطنية، لفتح للحزب فرصة جلب أعضاء وكتل من هؤلاء، والزج بهم في أعمال استفزازية

للمستعمرين وذلك بتنظيم مظاهرات وغيرها ، وعندئذ يعم التدمير والاستيلاء ويكثر الأنصار⁽¹⁰⁾.

ومما لا شك فيه أن دباغين عندما طرح مشروعه هذا على قيادة الحزب كان متأكدا من نجاحه.

وبدون شك أن دباغين تأثر كثيرا من هذا الموقف السلبي للقيادة، مما دفعه في إحدى دورات اللجنة المركزية لسنة 1949 إلى طرح سؤال في غاية من الأهمية والخطورة على أعضائها : " هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية وإذا كان الحزب يعمل للتوعية فإن نتائج الانتخابات تبين أنه قد حقق هدفه، إذ أصبح الشعب كله وطنيا، وما علينا إلا أن نهني أنفسنا ويودع كل منا صاحبه، أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة للعمل الجدي وهو الثورة فإن الطريق الذي نسلكه الآن لا يقودنا إلى الهدف المنشود وإذا كنا حريصين على الثورة فيجب علينا أن نعيد النظر في خطة العمل وفي المسؤولين على حدّ سواء لنفسح المجال لرجال تربوا وتدريبوا على العمل الثوري فأصبحوا بذبك أكثر استعدادا لقيادة المرحلة الجديدة من مسؤولين - مثلنا - درجوا على العمل السياسي وسكونوا إليه"⁽¹¹⁾

أننا نشتم من هذا الكلام رائحة نقد لاذعة للتيار الذي كان يمثل الشرعية داخل الحزب وعلى رأسه مصالي الحاج كما إننا نستنتج منه أيضا انه كان في صالح التيارين الآخرين وخاصة الشبه العسكري منهما ، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على التفاعلات الخطيرة التي بدأت تطفو على السطح من جراء ذلك الشكل الذي ظهر عليه الحزب بعد مؤتمر فبراير 1947.

كما أن دباغين لم يتوقف عند هذا الحد في انتقاداته بل صعد من حدتها عندما اتهم تيار الشرعية بأنه يقوم باستغلال المنظمة الخاصة لخدمة أهدافه ومصالحه بدلا من خدمة الهدف الأساسي الذي شكلت من أجله ، وهو الإعداد للثورة ، وعند هذا الحد يمكن لنا القول أن الكيل قد طُفح بين الأمين دباغين بتقديم استقالته من الحزب هذه الاستقالة التي حاولت قيادة الحزب تقديمها في شكل مغاير للحقيقة فذكرت أن دباغين لم يستقل ، بل قيادة الحزب هي التي طردته بحجة عدم قيامه بالوظائف الموكلة إليه داخل الحزب ⁽¹²⁾. إلا أن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد بل تضاعفت بشكل خطير عندما أعلنت جماع من المناضلين في سطيف وتبسه عن تعاطفها مع الدكتور الأمين دباغين وانسحابها من الحزب .

مهما يكن من أمر هذه الأزمة وطبيعتها فإنها تدل بشكل قطعي على الصراع الذي بدأ في الظهور حول القيادة بين جماعة من

المناضلين القدماء بزعامة مصالي الحاج ومولاي مرياح ومزغنة من جهة، وجماعة من المثقفين الشباب الذين تمكنوا من التسلل إلى داخل الحزب بكل قوة و الوصول إلى مراكز قيادته، ونشير هنا إلى أن قيادة الحزب بدلا من أن تحاول إيجاد حل جذري لهذه الأزمة التي أصطلح على تسميتها بأزمة "دباغين" قامت بالمزج بينها وبين الشق الثاني من أزمة 1949 وهي الأزمة البربرية ويذكر البعض أن قيادة الحزب استغلت هذه الأزمة لتصفية أنصار محمد الأمين دباغين داخل الحزب⁽¹³⁾.

ب - الشق الثاني: وهو ما اصطلح على تسميته بالأزمة البربرية، ويبدو أن الشكل الذي يظهر عليه الحزب بعد مؤتمر فيفري 1949 هو الذي حرك هذه العناصر من داخل الحزب، إذا كانت تظن أن وحدة الحزب غير متماسكة بالقدر الكافي، وبالتالي فإن إمكانية الانشقاق عنه متوفرة، وهو الذي حدث بالفعل، ومما لا شك فيه أن هذه الجماعة قد وقعت تأثير الدعاية الفرنسية التي كانت تسعى إلى تمزيق وحدة الشعب الجزائري عن طريق ما يعرف باسم "السياسة القبائلية" والتي لم تكن وليدة فترة الأربعينات من القرن العشرين، بل هي أبعد من ذلك، بل أن الإدارة الفرنسية انتهجت هذه السياسة منذ السنوات الأولى لدخولها إلى الجزائر والتي ظهرت بشكل واضح في عهد الإمبراطور نابليون الثالث 1852-1870.

ولكن ليس من حق الدارس أن يعيد أسباب انفجار هذه الأزمة إلى هذا السبب فقط بل هناك أسباب أخرى كثيرة أدت إليها فالمناضل مبروك بالحسين الذي لعب دورا في تفجير هذه الأزمة يحدد أسبابها في النقاط التالية⁽¹⁴⁾.

1 - الإحساس ببعض الإحباط الثقافي و التاريخي الناجم عن تركيز الحزب في أدبياته على الجزائر ما بعد الفتح الإسلامي، وتجاهله للعصور السابقة ونضالات الجزائريين وأمجادهم فيها مما يبين أن الحزب يتميز بقصر النظر في معالجته للمسألة الوطنية .

2 - بعض مقولات الحزب الداعية إلى الارتباط بالجامعة العربية، و الاهتمام المتزايد بأمينها العام عبد الرحمان عزام، وهذا كرد فعل على سياسة "الاتحاد مع فرنسا" والتي طرحتها الأوساط الاستعمارية، و التي لقيت قبولا لدى الشيوعيين و الإصلاحيين: "إن هذا الإفراط وهذا الموقف كان يزعجنا نحن الطلبة المنتمين إلى منطقة القبائل".

3 - صدمة الهزيمة العربية في فلسطين سنة 1948 وهذا جعل هذه الجماعة تنادي بضرورة ابتعاده الحركة الوطنية

الجزائرية -الثورية -عن المراكز الخارجية مثل الجامعة العربية و غيرها.

أما بن يوسف بن خدة في تحديده لأسباب هذه الأزمة فإنه نحى منحى مغايرا تمام لما ذكره بالحسين ويمكن لنا حصر الأسباب التي ذكرها بن خدة في النقاط التالية⁽¹⁵⁾:

- 1- تأثير الحزب الشيوعي ونظرياته الخاصة بالأمة الجزائرية، التي يقول عنها أنها في طور التكوين، في هذه العناصر.
- 2- تأثر هذه العناصر بالأفكار الماركسية وبال دستور السوفياتي الذي يعترف بحقوق القوميات .
- 3 - التأثير الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في منطقة القبائل بفعل التبشير وبفعل قوة هجرة سكان هذه المنطقة إلى فرنسا .
- 4 - انتشار الفكرة بشكل خاص في أولئك الذين تكونوا فقط باللغة الفرنسية ولم يكن لهم أي احتكاك باللغة العربية و الإسلام في الزوايا و غيرها عندما كانوا صغارا.
- 5 - النكبة التي منيت بها فلسطين وخيانة الهرب لها.

شاب متعلم كان يعيش في فرنسا ، ولقد تمكن بنشاطه الدؤوب أن يصل إلى الأمانة العامة للحزب في أحادية فرنسا مبعدا من طريقه عبد الله فيلالي، وشرع في طرح أفكاره الخطيرة التي فجرت الأزمة ،ومنها قوله : " كفانا من الجزائر العربية " و " أن الجزائر جزائرية " كما نجح أيضا في التفرير ببعض مناضلي الحزب الذين انجروا وراءه وتحولت تلك الأفكار إلى عقيدة وطنية ، وتم تشكيل منظمة خاصة بهم داخل الحزب في أواخر سنة 1949 ، وسميت باسم "حزب الشعب القبائلي "ومن ابرز الذين ضمهم هذا لتيار نذكر حسين ايت احمد ، وعلي ليماش ، وعمر ولد حمودة ، عمر أوصديق ، وعلي بناي ، مبروك بالحسين والصادق هجرس... وغيرهم ونسجل هنا أن بعض هذه العناصر كانت في اللجنة المركزية للحزب ، أو في المنظمة الخاصة ، هذا كان كفيلا بأن يهز الحزب هذا عنيفا ، بل حتى تدميره ، لو لم يتم اكتشاف هذا الأمر الذي ترتبت عنه نتائج عديدة كانت في معظمها سلبية على الحزب ، ومن بينها إضعاف حركة الحزب بعد تصفية الكثير ممن عناصره وطردهم من الحزب ، وإضعاف التنظيم السياسي و العسكري للحزب في منطقة القبائل ، كما أثرت كثيرا على الشريحة المثقفة داخل الحزب ، بعد حل فرعه الجامعي ، وفقدانه للسيطرة على جزء مهم من الطلبة داخل جمعية الطلبة المسلمين لإفريقيا الشمالية وانضمام الكثير من طلبة الحزب إلى الحزب الشيوعي الجزائري ،

وتدهورت الأمور أكثر فأكثر بعد اعتقال الكثير من هذا العناصر من طرف السلطات الاستعمارية عندما اكتشفت المنظمة الخاصة مما ولد لدى بعض مناضلي الحزب شعورا مريباً بأن هناك عملية (بيع) هؤلاء للسلطات الاستعمارية من قيادة الحزب، وهو ما دفع بحسين أيت أحمد إلى كتابة تقرير في 40 صفحة إلى القيادة يحذرهما من مغبة السقوط في لعبة الاستعمار لأنه سيكون هو المستفيد الوحيد من الصراع بين التيارين العربي و البربري داخل الحزب، كما أن الممارسات التعسفية لقيادة الحزب ضد مناضلي منطقة القبائل ستكون لها نتائج وخيمة على مصداقية الحزب لدى شباب المنطقة⁽¹⁶⁾، وقبل أن تهدأ هذه العاصفة التي كادت أن تحطم الحزب، حتى هبت عليه عاصفة أخرى لا تقل عنها خطورة وهي :

3 - اكتشاف المنظمة الخاصة:

تعد هذه الحادثة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للحزب، بعد الموقف المتخاذل الذي وقفته قيادة الحزب تجاه هذه الحادثة، والمتسم بالتخلي عن المنظمة والتنكر لها، بل اعتبرتها دليلاً على صحة النهج الذي اتبعته في نضاله، كما يمكن اعتبار الموقف الرسمي المعلق من القيادة تجاه المنظمة الخاصة دليلاً على تخلي

قيادة الحزب عن فكرة الإعداد للكفاح المسلح وعن مدى تمسكها بالعمل في ظل الشرعية الاستعمارية.

إن هذا الموقف المتخاذل يدفعنا إلى التساؤل: هل لقيادة الحزب دور في اكتشاف أمر هذه المنظمة رغم السرية التي كانت تحيط بها نفسها؟ وهذا يطرح تساؤلاً آخر: هل كانت تخوفات محمد بلوزداد في محلها عندما شك في احتمال متابعة إدارة الحزب لجهد الإعداد للكفاح المسلح إلى نهايته الطبيعية؟ كما أن السيد عبد الحميد مهري تمكن من وضع يده على قضية جد حساسة في إحدى شهاداته عندما قال بأن المنظمة الخاصة احتاطت لكل شيء ما عدا شيئاً واحداً لم يحتاطوا له، هو إمكانية اكتشاف المنظمة، أي ما العمل إذا تم اكتشافها؟ ويضيف قائلاً بأنه يبدو له أن هذا السؤال لم يطرح، وإذا كان قد طرح الخطة لم تحضر بعد، عندما تم اكتشافها، فوقع اضطراب كبير في جميع مستويات المسؤولية حتى في القيادة التي لم تجد صيغة للتصرف⁽¹⁷⁾.

إن كل هذه التساؤلات تضع قيادة الحزب - الواجهة الشرعية - في هذه القضية موضع اتهام وما يزيد ذلك تأكيداً هو ما قاله محمد بوضياف من أن إدارة الحزب عندما دعت إلى مؤتمر أفريل 1953 كانت حريصة كل الحرص على إبعاد العناصر المنتمية للمنظمة الخاصة بحجج أمنية واهية، فمثلاً العربي بن مهيدي الذي انتخب

في دائرة وهران ليمثلها في المؤتمر. أرغم على الانسحاب ، إلا انه نجح في إيفاد بن عبد المالك رمضان بدلا منه وهو العضو الوحيد من المنظمة الذي تمكن من التدخل وطرح مشاكل توجهات الحزب ، وطرح قضية المنظمة الخاصة ، وطالب بضرورة التغيير إلا أنه لم يتمكن من زعزعة اللجنة المركزية المحكومة عليها بالسكوت⁽¹⁸⁾.

وتدفع بنا هذه الشهادات إلى التساؤل مدى صحة الآراء التي تقول بأنه في مؤتمر أفريل 1953 تم الاتفاق على إعادة تشكيل المنظمة الخاصة ، فإذا كان ذلك صحيحا فبدون شك أن هناك عوامل كثيرة أرغمت المؤتمر على اتخاذ هذا القرار ، فما هي هذه العوامل ؟ للإجابة على ذلك ينبغي على الدارس الرجوع على الأوامر السرية التي أصدرها الحزب بقيادة المنظمة الخاصة مباشرة بعد اكتشافها والمتمثلة في ضرورة حل المنظمة وخلاياها المختلفة فوراً وإحراق كل الوثائق المتعلقة بها ، وهنا نتساءل هل التزم أعضاء المنظمة السرية بهذه الأوامر؟ أم أنهم رفضوا تطبيقها وضربوا بها عرض الحائط متخطين بذلك القيادة الشرعية للحزب؟ أم أنهم فضلوا التريث وعدم التطبيق الفوري لتلك الأوامر؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة نجدها عند محمد بوضياف الذي يقول: "إن السؤال الذي كان يدور في أذهاننا خاصة ابن بولعيد وابن مهدي وديدوش وانا شخصيا هو : ما العمل؟ قررنا الانتظار مع وضع الأسلحة جانبا

كذا مصلحة الهوية وصناديق المراسلات، كما تم اتخاذ قرار آخر وهو عدم إدماج بعض العناصر الأمنية في المنظمة السياسية مثل أمناء المخازن وأعوان الاتصال، و المنظمة الخاصة للأوراس التي لم تمسها أعمال القمع⁽¹⁹⁾

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل نجد انه خلال سنة 1952 تم الشروع في الاتصال بأعضاء المنظمة الخاصة من طرف عناصرها على مراحل مجموعات، حسب تطور العمل داخل التنظيم وحسب تطور الأحداث، وكانت هذه العمليات تتم بهدف التحضير الجدي لتفجير الثورة وكانت كما يلي⁽²⁰⁾:

1 - تولى مصطفى بن بولعيد تشييط ذلك في الأوراس والاتصال عندما يحين الوقت بباقي أعضاء المنظمة في قسنطينة وكان عدد منهم مقيما في الأوراس، والمعروف أن خلايا المنظمة في الأوراس لم تتعرض لعملية الحل على غرار ما حدث لها في بقية أنحاء الوطن .

2 - يقوم ديدوش مراد بالمهام نفسها على مستوى منطقة الجزائر.

3 - كلف ابن عبد المالك رمضان بالمهام نفسها أيضا على مستوى منطقة وهران.

4 - يتولى محمد بوضياف عمليات التنسيق بين مختلف الجهات.

ويعتقد عبد الحميد مهري أن بوضياف تولى في الوقت نفسه مهمة الاتصال بأعضاء المنظمة في القبائل وإذ أنه كان دائم البحث عن كيفية الوصول إليهم دون أن يشعر مسؤولي الحزب بذلك، إلا أنه لم يوفق في ذلك إلا بعد انفجار الحزب.

فهل يمكن لنا القول بعد كل هذا أن بعضا من أعضاء المنظمة الخاصة قد وضعوا المؤتمر أمام الواقع، وهو أن المنظمة الخاصة قد عادت إلى النشاط وأنها ستستمر في العمل إلى أن تفجر الثورة ضد الاستعمار سواء وافقت قيادة الحزب على ذلك أم لم توافق، خاصة وأنه قبيل انعقاد المؤتمر قام بوضياف بعقد اجتماع ضم كلا من عبد الحميد مهري وبن بولعيد وبن عبد المالك رمضان وطلب منهم تنسيق الحملة

داخل المؤتمر لدفعه إلى تبني فكرة اتخاذ قرار بإعادة تشكيل المنظمة الخاصة من جديد. ويقول عبد الحميد مهري أن ذلك قد وجد صدى كبيرا الذي معظم المناضلين وهذا ما جعل المؤتمر ينهي أشغاله باتخاذ جملة من القرارات أهمها إنشاء "البركة" وهو الاسم الاصطلاحي الذي أطلق على المنظمة الخاصة في جدول الأعمال.

وكان هذا القرار يدعو قيادة الحزب إلى إعادة تشكيل المنظمة الخاصة في أقرب وقت ممكن⁽²¹⁾.

4 - مؤتمر أفريل 1953 وانفجار الحزب:

لقد وصل الحزب سنة 1953 إلى حد الثمالة بسبب الأزمات الكثيرة التي توالى عليه منذ 1946، مما جعل قواعد الحزب بكاملها تطالب بضرورة عقد مؤتمر تصفي فيه كل المشاكل والأمور العالقة التي يتخبط فيها الحزب الذي كان مستعدا للانفجار في أية لحظة.

لقد جرت اشغل المؤتمر أيام 4 و5 و6 أفريل 1953 إلا أنه يخرج بأية نتيجة ملموسة تخرج الحزب من النفق المظلم الذي دخل فيه سوى تكريسه للنهج الإصلاحى على غرار بقية الأحزاب الجزائرية التي كانت تتشط على الساحة السياسية، ونستشف ذلك من خلال رجوعنا إلى البرنامج الطويل الذي صادق عليه الحزب⁽²²⁾

ويمكن لنا القول أن الشيء الإيجابى الوحيد الذى صادق عليه المؤتمر وأكد عليه هو ضرورة التسيير الجماعى للحزب، وذلك التخلص من القيادة الفردية التى كرسها مصالى الحاج داخل الحزب، والتى أساءت كثيرا إليه كما تسببت فى العديد من الأزمات و المشاكل، وهناك الكثير من الأدلة التى تؤكد لنا ذلك

خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فمثلا نجد راجف بلقاسم يقول عنه : " أن مصالي أخذ منذ عودته من برازافيل ينحى منحى فرديا في تسيير الحزب عكسي ما كان عليه في السابق حيث كان يأخذ برأينا في كل كبيرة وصغيرة، ونتخذ القرارات بصفة جماعية "، كما نستشف هذه النزعة أيضا من تلك الجملة التي قالها مصالي للشخص نفسه عندما طرح عليه المشاكل التي تواجهها اتحادية الحزب في فرنسا بسبب تصرفات رئيسها عبد الله فيلالي إذ قال مصالي : " أن فيلالي يمثل القيادة في الاتحادية، وهو لذلك دائما على حق سواء أصاب أم أخطأ " (23) ويقول عنه حسين لحول أيضا : " أم مصالي لم يتطور كثيرا على صعيد الممارسات السياسية سواء داخل الحزب أو على مستوى العمل السياسي فبدل العمل الجماعي المنهجي كان يفضل العمل الفردي وأسلوب الارتجال ... " (24).

وأمام هذا القرار المتخذ من المؤتمر تأكد مصالي الحاج رسميا من أن بعض العناصر القيادية داخل الحزب كانت فعلا تسعى إلى سحب البساط من تحت قدميه إذ أنه كان يشعر بذلك منذ أن استحدث منصب الأمين العام للحزب بهدف ملء الفراغ الذي كان يخله الغياب المستمر للرئيس، وهذا القرار اتخذ سنة 1948 من طرف اللجنة المركزية وهذا بعد أن بدأ الحزب يعرف بعض المشاكل التنظيمية لان الرئيس كان دائما غائبا إما بسبب السجن أو النفي أو الإقامة الجبرية، وهذا الغياب المستمر جعل الحزب في

موقف صعب جدا لم يكن باستطاعته مشاوره الرئيس في كل القرارات التي سيتخذها. وهذا جعل مصالي يشعر وكأنه أصبح رئيسا شرفيا للحزب بل أن بعض عناصر اللجنة المركزية خامرهم نفس الشعور تقريبا، ويبدو أم مصالي الحاج بدأ يتأكد من ذلك شيئا فشيئا عندما طلبت منه قيادة الحزب مغادرة كل من الجزائر وفرنسا والالتحاق مثلا بالقاهرة، ولكنه رفض الاقتراح متوهما أن في ذلك مؤامرة تستهدف إبعاده وتحييده وتؤكد من ذلك عندما تقرر مبدأ التسيير الجماعي للحزب في مؤتمر أفريل 1953⁽²⁵⁾.

والملاحظ هنا أن مصالي الحاج لم يدر تفجير الأمور في الحين بل نجده يترث قليلا ، لكي يرى كيفية سير الأمور ،وعندما رأى فعلا أن مبدأ التسيير الجماعي قد طبق فعلا ، قام بتفجير الأزمة أثناء انعقاد الدورة الثانية للجنة المركزية، وذلك عندما قرر سحب ثقته من الأمين العام، والمعروف أن رئيس الحزب في النظام الداخلي ليس من صلاحياته عزل الأمين العام بل ترشيحه فقط، وتقوم اللجنة المركزية بقبوله أو رفضه، وبذلك يكون مصالي الحاج قد فتح باب الأزمة على مصراعيه.

لم يوافق على قرار مصالي الحاج سوى عضوين فقط وهما مزغنة ومولاي مرباح من مجموع 30 عضوا وهنا انشق الحزب إلى شطرين واندلع الصراع حول القيادة فكان مصالي يطالب بكامل

السلطات في حين أن اللجنة المركزية بقيت متشبثة بمبدأ التسيير الجماعي ، ولقد ظل هذا الصراع في القمة فقط ولم تسمع بع القاعدة النضالية إلا القليل منها فقط ، ولكن مصالي الحاج بطرقه الخاصة قام بإنزال الصراع إلى القاعدة لأنه كان متأكدا من أن هذه القاعدة ستقف إلى جانبه، وذلك بفضل طرحه البسيطة والساذج لهذا الصراع إذا قال لهم -لناضلي القاعدة - "نحن راقدون والعالم يتحرك " ولقد تجاوزتنا الأحداث في تونس و المغرب "(26) وهو طرح يستجيب لرغبات المناضلين بما فيهم أعضاء المنظمة الخاصة -المحلولة - لأن ما يقصده مصالي من هذا الطرح هو الدعوة إلى العمل المسلح أو شيء من هذا القبيل في الوقت الذي تتمسك فيه اللجنة المركزية بالنضال السياسي.

إلا أن المواقف بدأت تتضح شيئا فشيئا عند عودة محمد بوضياف وديدوش مراد من فرنسا واجتماعيهما بباقي المناضلين، وافهماهم بان مصالي لا يقصد العمل المسلح حقيقة بل أن هدفه الأول والأخير هو تظهير القيادة، ومما ساعد على إزالة الغموض بتوقيف الخلاف وعدم تكسيرون بين الذين اتصلوا به مصطفى بن بولعيد الذي قال له : " يا سيد الحاج أنا جئت من عند الجماعة التي ترجوك أن لا تكسر قاعدة الحزب ووحدته، ونحن نضمن لك الكفاح المسلح ". إلا أن مصالي رد عليه بقوله : " أما أبداً أولاً بتظهير الدار قبل الشروع في أي شيء "(27)

ولقد تطورت هذه الأزمة بشكل خطير حتى وصلت إلى درجة العفونة، ولقد أبرزت أبعادا أخرى غيرت المسار تمام، فكيف تم ذلك؟

2 -أبعاد الأزمة :

مع استفحال الأزمة داخل قيادة الحزب وتصفيد الخلافات القائمة بينها رفضت جماعة من المناضلين الغيورين على وحدة الحزب الانسياق وراء هذا الصراع الذي كان صراعا من اجل المسؤولية ممزوجا بالحزازات الشخصية ،وانه كان ضد المصالحة العامة للحزب ،وهذه الجماعة التي ينتمي معظم عناصرها إلى المنظمة الخاصة، أفجعها كثيرا ما آلت إليه أمور الحزب من تدهور وتغفن ،هذا الحزب الذي كان دائما ينادي بضرورة تحرير الجزائر بكل الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية، وبدون شك أن هذا هو الذي دفع بهذه الجماعة إلى ان تأخذ على عاتقها مسؤولية رأب الصدع، فبذلت لأجل ذلك مجهودات كبيرة ولكن بدون جدوى.

من أبرز أعضاء هذه الجماعة محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد وبشير دخلي وبوشبوبة الذي سارعوا في مارس 1954 إلى تشكيل لجنة أسموها " اللجنة الثورية للوحدة و العمل : والتي سطرت لنفسها هدفا أساسيا وضعته نصب عينيها وهو : العمل على تسوية

الخلافات القائمة داخل قيادة الحزب، وعدم ترك المناضلين ينجزون وراء هذه الخلافات، وعدم تأييد أي طرف من الطرفين المتصارعين، والوقوف على الحياد بشرط أن يكون حيادا إيجابيا.

إن أهم ما يلاحظ الدارس لتطورات هذه اللجنة هو أنها كادت أن تفرق في مستتق ذلك الصراع الحاد وبذلك يضع الهدف الذي ظهرت من أجله، فلقد وجدت نفسها تؤيد من حيث لا تعلم المركزين ضد المصاليين، ويبدو أن ذلك يعود إلى كون عضوين منها محسوبين على اللجنة المركزية وهما بشير دخلي ورمضان بوشبوبة، فمن الممكن أن يكون المركزيون قد استغلوا هذين الشخصين لصالحهم بهدف احتواء اللجنة الثورية وتوظيفها في خدمة مصالحهم وأهدافهم، كما استغلوا كذلك -أصحاب اللجنة المركزية -ذلك الحقد الذي كان محمد بوضياف يكنه للمصاليين منذ أن كان في فرنسا، لتحقيق نفس الغرض السابق، ويقول أحمد محساس في هذا الشأن أن بوضياف كان يتقرب إلى المركزين بسبب تعرضه إلى الأذى من المصاليين، ولسوء معاملتهم له عندما كان متواجدا في فرنسا⁽²⁸⁾.

ومن الأدلة التي تؤكد لنا انغماس اللجنة الثورية في هذا الصراع إلى جانب المركزين ما صرح عبد الحميد مهري من أن ولادة اللجنة الثورية كانت بمساعدة من اللجنة المركزية وبتزكية منها وأنه من

أبرز المساعدين في ذلك حسين لحول وبن يوسف بن خدة وإضافة إلى هذه الشهادة هناك شهادة أخرى لعبد الرحمان كيوان تؤكد لنا هذه العلاقة التي كانت تتمثل في قيام اللجنة المركزية بتمويل صحيفة (الوطني) الناطقة باسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل⁽²⁹⁾، كما أن هذه الصحيفة كانت تتناول بصفة خاصة المصاليين وانتقادات لاذعة⁽³⁰⁾، كما أن افتتاحياتها كانت تكتب بقلم حسين لحول العدو اللدود لمصالي الحاج.

ولكن رغم كل هذه الأدلة فإن محمد بوضياف حاول تكذيب هذه العلاقة عندما قال بأن المركزيين كانوا ينتظرون أن تخرج اللجنة الثورية القسطل من النار لأجلهم، وظاهرا لم يكونوا يقولون شيئا، ولكنهم كانوا يروون إلى المقربين إليهم بأنهم هم اللجنة الثورية، ولقد وصلت هذه الإشاعات إلى عدد كبير من المناضلين "مما دفعنا إلى اجتثاث هذا الانحراف فعقدنا اجتماعا ضم بن بولعيد وديدوش وأنا شخصا لبحث الوضعية الجديدة، وطبقا لذلك قررنا استدعاء قدامى إطارات المنظمة الخاصة من جهة لتوضيح مواقفنا بشأن المركزيين. ومن جهة ثانية لطرح مشاكل العمل الذي يجب القيام به وطبيعته"⁽³¹⁾.

ومهما يكن من أمر هذه القضية فإن محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد تفتنوا إلى خطورة الوجهة التي كانوا يتوجهون إليها وهي

تكريس حالة الانشقاق داخل الحزب وتشتيت القاعدة ، وبدون شك أن لتلك الضغوطات التي تعرضوا لها من بعض المناضلين مثل العربي بن مهيدي وديدوش مراد وأحمد محساس⁽³²⁾ لها دخل كبير في ذلك رأى كل من بوضياف وبن بولعيد ضرورة تصحيح ذلك المسار ، ولقد رأى بوضياف أن أحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو أبعاد دخلي وبوشبوبة عن اللجنة الثورية وذلك عن طريق فكرة تعيين

منسق لقيادة اللجنة والتي كان دخلي وبوشبوبة يرفضانها ، ويبدو أن بوضياف كان على علم مسبق بهذا الرفض وبذلك تمكن فعلا من إزاحتهما من اللجنة وبعد طلك تم الانتقال مباشرة إلى التحضير للعمل العسكري وتنفيذ أول خطوة في هذا الإطار وذلك بعقد سلسلة من الاتصالات مع أعضاء المنظمة الخاصة ، وكان ذلك بداية التحضير لاجتماع لجنة الـ 22.

ومما ساعد بوضياف ورفاقه في الإسراع في تحقيق ذلك هو ان الحزب قد هضم الانشقاق ولم يعد هناك أي أمل في رأب الصدع ، لقد تجسد ذلك بشكل واضح في انعقاد مؤتمر للحزب في هورنو ببلجيكا في 15 جويلية 1954 حضره المصاليون الذين قاموا بإقضاء كل أعضاء اللجنة المركزية من الحزب وكرد فعل من المركزيين الذين قاموا بدورهم بعقد مؤتمر مضاد في منتصف أوت 1954 والذي تقرر فيه مصالي ومؤيديه من الحزب وقبل ذلك كان بوضياف وبن

بولعيد قد فككا اللجنة الثورية للوحدة و العمل في 20 جويلية 1954 لأن وجودها لم يعد ضروريا كما إنها كانت قد عوضت بلجنة الـ22 التي ستحضر بكل للثورة التحريرية ،وبالفعل وفقت في تحقيق ذلك في أقل من أربعة أشهر وهذا دليل على مدى إيمان أولئك الأشخاص بالعمل المسلح ولم يكن يعرقلهم في ذلك سوى قبضة السياسيين التي كانت تقيدهم.

3 -ما هي حقيقة هذه الأزمة:

هل هي حقا أزمة صراع من اجل القيادة و الزعامة ؟ أم أنها أزمة فشل لمشروع سياسي كان قد طرحه الحزب ، ولنهج سياسي سار عليه الحزب لأكثر من ثماني سنوات ؟ أم أنها أزمة أعمق وأشمل من كل ذلك ؟ في الحقيقة لا يمكن لنا أبدا أن ندرس حقيقة هذه الأزمة وطبيعتها بعيدا عن الوضع العام السائد في الجزائر آنذاك لأنه بدون شك أن هذا الحزب لم يكن هو الوحيد الموجود في الساحة السياسية الجزائرية بل كانت معه جملة من الأحزاب لديها مشاريعها السياسية ومناضليها ،فهل هذه الأحزاب كانت أحسن وأفضل من حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وهل كانت أوضاعها مستقرة؟ أم أنها نجحت في التأثير على حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فأصبح مثلها يحمل مشروعا مشابها

للمشاريع التي كانت تحملها هذه الأحزاب : فلم يستطع أن يتلاءم معه فحدث ما حدث؟.

في الحقيقة أن الجزائر في سنة 53-1954 عرفت أزمة أعمق واشمل واكبر من أن يحتويها حزب واحد ، والذي حدث هو أن هذه الأزمة حاولت أن تتجسد داخل حزب يتمتع بشعبية كبيرة فلم يستطع تحمل الأزمات فأدت إليه من انفجار الجزائر بكاملها في ليلة الفاتح من نوفمبر 1954 ، أن هذه الأزمة في حقيقتها هي أزمة انعدام الثقة بين الشعب الجزائري وأحزابه ، هذه الأحزاب التي عجزت بعد نضال سياسي طويل في أن تقدم شيئا ملموسا للشعب الذي أصبح واعيا بوضعيته ، هذا الوعي الذي ازداد مع تلك الأخبار التي كانت تأتيه من تونس و المغرب الأقصى ومصر بل وحتى من الهند الصينية ، وبدون شك أن الشعب أمام كل هذا أخذ يتساءل مع نفسه ماذا تنتظر أحزابنا لكي تسير على نفس النهج الذي سارت عليه تونس و المغرب الأقصى ؟.

فالأحزاب الجزائرية بكاملها وليس فقط حركة الانتصار قد دخلت سنة 1953-1954 في أزمة شاملة وحادة ، وهي أزمة الإفلاس التام و العجز المطلق عن تقديم أي شيء جديد للشعب بعد أن وصلت كل أطروحاتها السلمية إلى طرق مسدودة ، ودخلت في إنفاق مظلمة ، ولكن يمكن القول بأن الجماعة التي فجرت ثورة الفاتح

من نوفمبر 1954 تمكنت من فك الأزمة و الانتقال بالجزائر إلى مرحلة أخرى من الكفاح، وهو العمل المسلح الممزوج بالنشاطات السياسية المكثفة.

الهوامش

- 1 - محمد بوضياف : " تحضير فاتح نوفمبر 1954 " جريدة المجاهد الأسبوعي 4 نوفمبر 1994
- 2 - انظر شهادة حسين لحول في محمد عباس: رواد الوطنية (مطبعة دحلب الجزائر 1992) ص30.
- 3 - عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج3، م.و.ك. الجزائر، 1984، ص12 و13.
- 4 - ابراهيم لونيسي : الجناح شبه العسكري لحزب الشعب الجزائري كيف ظهر و لماذا دراسة مطولة نشرت في جريدة "السلام" على قسمين بتاريخ 29 و 30 مارس 1993 .
- 5 - انظر شهادته في: محمد عباس: رواد الوطنية ص108.
- 6 - ابراهيم لونيسي : "جريدة المنار والأوضاع السياسية في الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية" جريدة الشعب " الحلقة الأولى و الثانية بتاريخ 11 و12 نوفمبر 1990.
- 7 - يحي بوعزيز: الايديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية (دم.ج.الجزائر، 1986) ص92.
- 8 - شهادة (مبروك بالحسين)، المنشور في جريدة الشعب عدد يوم 6 فيفري 1989.

- 9 - انظر شهادة (حامد روابحية) في: محمد عباس، مصدر سابق ص 239-243.
- 10 - ابن العقون: الكفاح القومي...282/2.
- 11 - انظر شهادة (حامد روابحية) في المصدر السابق.
- 12 - ابن العقون: الكفاح القومي...109/3-110.
- Ahmed Mahsas, le Mouvement Révolutionnaire en Algérie de la I^{ère} guerre mondiale à 1954 (Alger 1990) p.269/270
- 13 - انظر شهادة (مبروك بالحسين) في مصدر سابق، وانظر أيضا ما كتبه حسين آيت أحمد في المواضيع متفرقة من مذكراته، انظر مثلا ص 189-192.
- 14 - انظر شهادة (مبروك بالحسين) في مصدر سابق.
- 15-Ben youcef Ben Khedda : Le Origines DU 1^{er} Novembre 1954 (Alger 1989) p.170.172
- 16-Mahfoud Bennoune, Ali el Kenz : le Hasard et l'Histoire : Entretiens avec Belaid Abdesselam (Alger1990) T1p .37.38.
- وانظر أيضا مذكرات حسين آيت أحمد، ص 181-188.
- 17 - انظر جريدة الشعب ليوم 1 نوفمبر 1990 "عبد الحميد مهري يتحدث حول أزمة حزب الشعب الجزائري قبل اندلاع الثورة"
- 18 - محمد بوضياف: مصدر سابق
- 19 - عبد الحميد مهري: "أحداث مهدت لفتح نوفمبر 1954" جريدة الشعب 1 نوفمبر 1989 ص 2.

- 20 - المصدر نفسه.
- 21 - بوعزيز: مصدر سابق: ص 87. 171.
- 22 - انظر (شهادة راجف بلقاسم) في محمد عباس: مصدر سابق ص 22 و 25.
- 23 - انظر (شهادة حسين لحول) في المصدر نفسه ص 56.
- 24 - المصدر نفسه. ص 56- 72.
- 25 - محمد بوضياف: مصدر سابق، وانظر أيضا حديث مهري عبد الحميد عن الأزمة في جريدة الشعب: 1 نوفمبر 1990.
- 26 - انظر حديث عبد الحميد مهري في المصدر نفسه.
- 27-Mahsas : p. 307
- 28 - حديث عبد الحميد مهري: مصدر سابق(جريدة الشعب ليوم 1 نوفمبر 1990)
- 29 - انظر شهادته في محمد عباس، مصدر سابق ص 120.
- 30-Mahsas : p.310
- 31 - محمد بوضياف: مصدر سابق
- 32- MahsasM p. 308-310.